عدد 12 (1999) ، 63-79

الليبرالية - الخوصصة: برامج التكييف الهيكلي بين أوهام الخطاب الإيديولوجي وحقائق إعادة إنتاج التبعية

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة فهم الليبرالية المعاصرة على حقيقتها بعيدا عن الصخب الإيديولوجي الذي تقدمه لنا الرسالة النظرية للمؤسسات المالية والنقدية الرأسمالية الدولية، ومحاولة التأمل في مفهوم الخوصصة.

د. صالح ياسر حسن
أستاذ اقتصاد ومتخصص في العلاقات الاقتصادية الدولية، السويد

كانت نهاية عقد الثمانينات من هذا القرن الصاخب، نهاية عاصفة ترتبت عليها مجموعة من النتائج و التحولات لم تنضج معالمها النهائية بعد. غير أن المعلم المميز لهذه الحقبة تمثل بنشوء تطور حركة عالمية النطاق من أجل دمقرطة النظم السياسية في مناطق مختلفة من عالمنا الملتهب، المتفجر، المفتوح على آفاق متنوعة و متضاربة في آن. و يبدو لأي متتبع، حتى و ان لم يجهد نفسه بالتفاصيل، ان هذه الحركة قد بلغت من السعة و العمق و المدى توحي بأنها غير قابلة للانقلاب و التراجع بالرغم من الانعطافات الحادة.

و قد ترافقت هذه الحركة مع بروز و تطور معلم آخر يتمثل بآندفاعه نحو "تحرير قوى السوق" تصحبها شعارات ذات طبيعة ايديولوجية صارخة (1) تلح على تأكيد تفوق القطاع الخاص على القطاع العام بشكل مطلق و اعطاء شرعيته للتفاوت الاجتماعي، و كأنه قدر محتوم، و ليس انتاج نمط خاص للتطور، يرافق ذلك كله الأعلان عن معاداة مبدئية لتدخل الدولة في أي نشاط. هكذا إذن تطرح

Résumé

Cette étude porte sur le libéralisme contemporain, en dehors de toute considération idéologique initiée et proposée par la théorie des institutions financières et monétaires capitalistes internationales. C'est aussi une tentative de réflexion sur la privatisation.

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 1999.

"الليبرالية" الجديدة نفسها و كأنها بديل واحد ووحيد، صالح للتطبيق على صعيد عالمي، يتجاوز المناطق والحدود، دون أي استثناء أو تحفظ، داعية للانفتاح على كل شئ، دون قيد أو شرط.

ولا شك أن هذا التزامن ، تزامن الحركتين الديمقراطية والليبرالية قد زاد من الالتباس النظري وإلتباس الواقع. فهذا الصوت "الليبرالي الجديد" الذي فرض نفسه وفرضته المؤسسات الدولية الرأسمالية والنقدية المتخصصة (على وجه الخصوص صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي) هو صوت يروجه لمذهب احادي الجانب، يقدم لنا وكأنه من المسلمات التي لا تقبل المسألة - هذا المذهب يقول، بالاضافة إلى أمور عدة بأن السوق هي المحور الضروري لأي تنمية، وهذه التنمية ينبغي أن تندرج في اطار "العالمية" التي لا مفر منها. وتأسيسا على ذلك فإن الانفتاح الشامل على السوق وقواه المنفلتة وتكييف الاقتصاد المحلي لمنطق قوانينه "الصارمة" يصيران ضروريين معا. أما الديمقراطية فتظهر بدورها، ضمن منطق هذا المذهب على أنها ناتج ضروري وطبيعي لعقلنة السوق العالمية ومنطقها (2).

ومن دون شك فقد أدت التحولات العاصفة التي شهدتها أوربا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقا، منذ نهاية الثمانينات الى تعمق القبول بهذه "البديهيات" ومنعت امكانية ذلك الاشتباك بين الوهم الأيديولوجي والحقيقة العلمية. فقد أدى تفاقم أزمة نموذج الاشتراكية الذي ساد في هّذه المنطقة من العالم وانهياره بطريقة عاصفة ودراماتيكية، وانهيار نمط محدد لتسيير الاقتصاد، نقيض التسيير الرأسمالي، أدى إلى أن يصبح "الانفتاح الشامل" على السوق الحقيقة الوحيدة، التي ينبغي أن تسود وتهيمن على الاقتصاد والمجتمع العالمي.

هكذا اذن، تبدو اللوحة الظاهرية الآن بعد سلسلة الانكسارات المختلفة في بقاع عدة من عالمنا المعاصر كما لو أن الرأسمالية قد حققت انتصارها النهائي، ودون رجعة. وبالاعلان عن "نهاية التاريخ" يجب التنظير الذي قدمه فوكوياما (3) يجرى الترويج، على الصعيد الاقتصادي، عبر خطاب مصاغ "بدقة بالغة" لايديولوجية ليبرالية السوق كطريقة وحيدة للنمو ويجري فرضها على بلدان "العالم الثالث" بشكل قسري عبر وصفة "التكييف الهيكلي" التي صممتها بدقة مختبرات "صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بالرغم من كل الكوارث التي رافقتها وما تزال تفتح "الليبرالية الجديدة" اذن من حيث هي آخر التقليعات والموضة الرائجة الآن الطريق أمامنا لمسألة العديد من المفاهيم والأطروحات التي تقدم لنا كمسلمات، وهي غير ذلك أصلا.

ارتباطا بذلك فان للدراسة هدف متعددة الأبعاد ينطلق من السعي لمحاولة فهم الليبرالية المعاصرة على حقيقتها، بعيدا عن الصخب الايديولوجي الذي تقدمه لنا الترسانة النظرية للمؤسسات المالية والنقدية الرأسمالية الدولية، ثم محاولة التأمل في مفهوم الخوصصة أو التخصص Privatisation، حيث يلاحظ أن الخطاب الليبرالي الجديد يروج لهذا المفهوم باعتباره ضرورة لا بد منها لأي "تقدم" اقتصادي للبلدان التي تطبق فيها وصفة صندوق النقد الدولي. وأخيرا لا بد من مسألة برامج "التكييف الهيكلي" باعتباره "الأنجيل الجديد" الذي يتعين على البلدان النامية، المطبقة لتلك البرامج، أن

تحفظه عن ظهر قلب على ثمة أهداف معلنة للبرامج المذكورة، ولكن هناك أهداف حقيقية، لا تعلن عنها تلك البرامج، كجزء من محاولتها لطمس الوعي بحقيقة التكييف الهيكلي ومضاره، يتعين كشفها وتوضيح مخاطرها. وأعتقد أن التحليل لا يعمق بدون التساؤل عن حقيقة الآثار الاجتماعية الفعلية، وليس المفترضة، لبرامج التثبيت والتكييف الهيكلي، التي جرى تطبيقها في بلداننا، وهو ما سأعالجه بسرعة وتكثيف في الدراسة كذلك.

1 - الليبرالية: المفهوم - الجوهر

منعا لأي التباس يتعين التأكد على أن التحول نحو مذهب الليبرالية، الجديدة ليس "بدعة" نظرية داخل الفكر الاقتصادي المسيطر في البلدان الرأسمالية المتطورة، بل يجب دراسته انطلاقا من فرضية بسيطة قوامها أن هذا "التحول الفكري" هو نتاج الأزمة الاقتصادية العميقة التي يعاني منها الاقتصاد الرأسمالي العالمي منذ بداية السبعينات ولا تزال، بالرغم من مظاهر الأشياء يتعين اذن، النظر إلى الليبرالية الجديدة باعتبارها انعكاسا لعمق الأزمة في النسق الرأسمالي العالمي وتمثل ايديولوجية كاملة لأدارة الأزمة.

ويمكن للمرء أن يتساءل: ماذا نقصد بالليبرالية؟ ثمة تعاريف عديدة، لا يتسع المكان لذكرها، ولكن يمكن القول أن الليبرالية تعني "ذلك التيار النيوكلاسيكي في الفكر الاقتصادي الرأسمالي الذي اخذ سبيله الى التطبيق في البلدان الرأسمالية مؤخرا والذي يؤمن أيمانا مطلقا بآليات السوق و بالمنافسة والمبادلات الفردية، ويعادي التدخل الحكومي في مجال الاقتصاد، ويضع الفرد وهو عادة صاحب رأس المال في بؤرة العناية والاهتمام" (4).

الليبرالية اذن تمثل الآن ايديولوجية الرأسمالية المعاصرة في عصر أزمتها الحالية عبر ما ترسمه من محاور للحركة بهدف التوصل إلى وضع تاريخي جديد يستعيد فيه تراكم رأس المال بمراكز المنظومة الرأسمالية حيويته. ومع استمرار هذه الأزمة وتفاقم الأوضاع الاقتصادية بدا يترسخ وعي في أوساط القوى المسيطرة في هذه البلدان بحقيقة الفشل الذي منيت فيه فلسفة ادارة رأسمالية الدولية الاقتصادية التي وضع أصولها الاقتصادية الانجليزي جون م. كينز. لقد كانت الوصفة الكينزية عاجزة عن مواجهة الأحداث المعقدة، التي جرت في بداية السبعينات بسبب عجز جهازها المفاهيمي عن تقديم تفسيرات ملموسة للقضايا و الصعوبات التي أرتبطت بالأزمة المذكورة، وبالتالي عدم قدرتها على صياغة حلول تتجاوز الأزمة المذكورة (5).

يتعين التأكيد على أن السياسات الكينزية التي أستندت الى تدخل تنشيط للدولة في الحياة الاقتصادية قد حققت نجاحات ملموسة، على الصعيدين الاقتصادي و الإجتماعي، غير أن الأدوات التي أستخدمتها تلك السياسة لم تستطيع كبح جمام التضخم، أو على وجه الدقة لم تستطيع مواجهة أزمة الكساد التضخمي ومارافقها من مظاهر، ما أقترن بذلك حتى تفشى للبيروقراطية و العسكرة، مما وضع هذه السياسة موضع النقد و المساءلة، و بالتالي بدأت تفقد بريقها لصالح السياسات الليبرالية الجديدة. و في مواجهة

هذه الحقائق، راح الجناح اليميني في الفكر الاقتصادي المسيطر في البلدان الرأسمالية يشن هجوما قويا على الكينزية بوصفها قد أصبحت وصفة "بائرة"، داعيا لنبذها و التخلي عنها، مشيرا في الوقت ذاته إلى ضرورة تبني سياسة جديدة، وضعت النظرية في "مدرسة شيكاغو" بقيادة ميلتون فريدمان، و هي السياسة التي عرفت مصطلح "النقدويين" أو مدرسة شيكاغو، و هو تيار ينتمي الى المدرسة النيوكلاسيكية. ان هذا التياريحاول جاهدا العودة بالرأسمالية إلى "جذورها الأولى"، رافعا شعاراته الشهيرة: الحرية الاقتصادية وآليات السوق الطليقة داعيا في الوقت نفسه الى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي و القاء الدور الذي تلعبه كمضخة للطلب الفعال، أو من حيث التركيز على مايسمى ب "اقتصاديات العرض" لتنشيط آليات النظام (6).

وقد أقترن كل ذلك بالجملة العاصفة للدمقرطة على صعيد عالمي، قادتها القوى المسيطرة في هذه البلدان، حتى بدأ لمتابع المشهد المتحرك على الأرض معالم تشكل مجموعة من المعادلات التي يتعين التوقف عندها. فعلى سبيل المثال يجرى الالحاح على مساواة الديمقراطية (كبنية سياسية) بالاقتصاد الليبرالي و بالتالي تمكن كتابة المعادلة الشهيرة:

السوق = الديمقراطية

و نظرا لآن هذا السوق الذي يجري التأكيد عليه، في الفترة الراهنة، هو ليس مقولة معلقة في الهواء بل ان السوق المطلوب هو سوق رأسمالي لا غير، فانه يمكن كتابة معادلة آخرى هي:

السوق = الرأسمالية

واذا أكشفنا "الرابطة" الوثيقة بين هاتين المعادلتين، أمكننا أن نستنتج أن "جوهر " تلك المعادلات، بحسب أطروحات الفكر الاقتصادي المسيطر هو التالي:

رأسمالية = ديمقراطية

و هذه المعادلة تثير الشكوك منذ بدايتها. ذلك لآن التشديد على الديمقراطية، في مثل هذه الظروف، يخلط الحق بالباطل، على حد تعبير سمير آمين. فمن ناحية التطور التاريخي كانت الرأسمالية - كاحد موديلات التطور- تحمل الديمقراطية و القمع في آن، حيث أن سيادة المبادئ الليبرالية قد أقترنت بالتدخل الاستعماري، و لا حاجة لدخول في التفاصيل فتاريخ التراكم البدائي لرأس المال شاهد لا يخطئ على هذه الفكرة (7).

حقا لقد حققت الرأسمالية عبر تطورها التاريخي المديد صيغة للديمقراطية هي أرفع بالمقارنة مع التجارب التي سبقتها أو رافقتها. غير أن دمقرطة المستوى السياسي ظلت، و ستظل كذلك لأسباب تمكن في طبيعة النظام ذاته، تسير متناقضة مع المستوى الاقتصادي الذي لا يمكن أن يكون ديمقراطيا، لآنه يرتكن الى منطق الملكية الخاصة و المنافسة التي لا يمكن أن تكون ديمقراطية أصلا لآن القانون الاقتصادي المحرك للنظام لا يجري تحقيقه بين أطراف العملية الاقتصادية بأتقان سادة جنتلمان بل عبر عمليات صراع و منافسة ضارية و ابتلاعات متواصلة. هذا هو المنطق الموضوعي لعمل القوانين الناظمة للتشكيل المذكور و ليس في اختراع خصومه الفكريين. ان النسق

الرأسمالي لا يفترض الديمقراطية فرضا، بل لقد تم التوصل اليها عبرمساومات تاريخية بين القوى المتصارعة (8).

ثمة تساؤل محدد يطرح نفسه بقوة: ماهو سر الليبرالية المهيمنة الآن، و هل تختلف عن الليبرالية التي سادت في القرون السابقة، هل ثمة فروقات بين الليبرالية السائدة الآن في البلدان الرأسمالية المتطورة وبين تلك التي يجري الترويج لها في" العالم الثالث"؟ ان هذه الأسئلة على بساطتها الظاهرية مهمة جدا من آجل الكشف عن كثير من "الألغاز" و الأوهام السائدة.

يتعين التأكيد على أن الليبرالية الاقتصادية، المهيمنة الآن على صعيد عالمي هي ليست حديثة العهد بل يتعين ارجاعها الى جذورها التاريخية، الى الثورة الصناعية، حيث كانت البرجوازية الآروبية الصاعدة تخوض معاركها الحاسمة لتحويل المجتمع الآقطاعي الآيل للانهيار الى مجتمع صناعي بدا يترسمل بسرعة هائلة يمكن القول أن ليبرالية القرن الثامن عشر كانت، اذن تقدمية في نزعتها التحويلية، في حين أن ليبرالية القرن العشرين رجعية ومعادية للتقدم الاجتماعي في جوهرها. هذه مصادقة مهمة يتعين أخذها بنظر الآعتبار حين يقيم المرء و بالملموس جوهر توجيهات الليبرالية المعاصرة.

غير أن هذه المقارنة غير كافية لوحدها من دون التأكيد على مقارنة آخرى تتعلق بوضع "البلدان المتخلفة" فمن المهم الاشارة الى أن الليبرالية التي يجري خلق الشروط لتطورها و الترويج لهيمنتها في بلداننا هي ليست وليدة تطور منطقي لعلاقات القوى الاجتماعية داخل هذه البلدان، مثلما حدث في تجربة البلدان الأوروبية في القرن الثامن عشر. ان ظهور الليبرالية الاقتصادية في بلدان " منطقة التخلف" قد تجلى بشكل فجائي في الثمانينات عبر ما يسمى ببرامج التكيف أو التصحيح الهيكلي، التي فرضها الدائنون وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. كما أنها من ناحية أخرى لا تتشابه، على الأقل شكليا مع الليبرالية السائدة في البلدان الرأسمالية المتطورة، التي نقلت للانسان العديد من الحقوق والحريات والضمانات. اذ يمكن للمراقب أن يجازف بالقول بأن غياب الديمقراطية وحقوق الانسان في بلدان "العالم الثالث" تمثل شرطا ضروريا لتطبيق عناصر الليبرالية الاقتصادية. ويكمن السبب في ذلك في حقيقة أن التجربة التاريخية تبين أن تطبيق هذه "الوضعية" قد الحق أفدح الأضرار بالفقراء ومحدودي الدخل، في حين أن اشاعة الديمقراطية بكل أبعدها وشحناتها الانسانية كفيل بعرقلة أو الحد من تطبيق أغلب عناصر الليبرالية الاقتصادية، وبالشكل الفج الذي تطبق فيه الآن في العديد من البلدان (9).

ان الواقع يشير إلى مفارقة ويطرح سؤالا حارقا هو أنه بالرغم من مضي ما يزيد على عقدين من التطبيق فان السياسات الليبرالية الجديدة التي طبقتها الدول الرأسمالية الصناعية لم تنجح في مواجهة أزمة الرأسمالية المعاصرة في قلاعها، فهل يمكن لهذه الوضعية أن تعالج الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية المتفاقمة في البلدان المتخلفة؟

واذا كانت الليبرالية الجديدة، بطبيعتها المتطرفة، على الصعيد العالمي هي وسيلة الرأسمالية المعاصرة لرفع متوسط معدل الربح لأعادة الحيوية لتراكم رأس المال والنفي الجزئي لتناقضاتها الداخلية المتفاقمة، فان تطبيقها في البلدان المتخلفة يعني، من بين

أمور عديدة السعي لاحتواء هذه المناطق وابتكار آليات جديدة للاحتواء الاستغلال تمكن الاحتكارات المتعدية الجنسية والبلدان الرأسمالية المتطورة في خلق "فائض قيمة تأريخي "جديد" (10)، يمول جزئيا علاج تناقضات تصدع دولة الرفاه ونظم الاشتراكية الديمقراطية بعد فشل الليبرالية المعاصرة في قلاع رأس المال في علاج هذا التصدع وتناقضاته.

تطرح الأقطار السابقة مجموعة الأسئلة المهمة، من بينها:

- ان مطلب الديمقراطية بصفته الرائجة الآن المصاغ من قبل الخارج تحت قبضة الأيديولوجيا "المنتصرة" والسائدة الآن، والذي يكتب بمعادلته المشهورة:

الديمقراطية = الليبرالية

هل يمكن قبوله دون مساءلة؟ الا يعني القبول به التخلي عن مطلق الديمقراطية الاجتماعية الشهير السابق بمطلق معاكس تماما هو مطلق الديمقراطية السياسية؟ لقد جرى في السابق تقديم شعار: الخبز يسبق الحرية (الديمقراطية الاجتماعية)، والآن يروج شعار مناقض للأول والحال أن الناس لا تستطيع العيش بدون الاثنين.

- ينطرح سؤال آخر: هل أن العمل طبقا لمبادئ الديمقراطية السياسية المفصولة عن المجالات الاجتماعية الأخرى مبدأ مقبول ومناسب في ظروف بلداننا، حيث تسود هنا رأسمالية "طرقية"، متخلفة وتابعة؟ أن مقايضة الديمقراطية الاجتماعية بالديمقراطية السياسية ووضع تعارض بينهما لا ينتج في ظروف بلداننا، سوى خراب على مختلف الصعد، فهل نستطيع تحمل ذلك؟

2 - الخوصصة - حصان طروادة الجديد

لقد ارتبطت مفاهيم الديمقراطية والليبرالية الاقتصادية بأشكالية مهمة أخرى هي الخوصصة أو التخصص Privatisation (11)، حيث يلاحظ أن الخطاب الليبرالي الجديد روج ويروج لهذا المفهوم باعتباره ضرورة لا بد منها لأي "تقدم اقتصادي" للبلدان التي يطبق فيها.

مبدئيا لا يمكن القبول بهذا المفهوم دون مساءلة، كأنه مسلمة من مسلمات الفكر المذكور لا تحتاج إلى مناقشة، وإنما يتعين النظر إليه في اطار "التحولات الفكرية" التي تمت داخل الاقتصاد السياسي المهيمن في البلدان الرأسمالية المتطورة، والتي أشرت إليها بتكثيف في مكان آخر من الدراسة. ولا يمكن كذلك فهم التحولات الفكرية التي تمت بمعزل عن التحولات الاقتصادية والتي أدت إلى أن تقدم مفاهيم الانفتاح والخوصصة كمفاهيم مفتاحية للخطاب المذكور، والتي قدمها كضرورات لا بد منها.

واذا اردنا فهم ظاهرة الخوصصة و صعود المفهوم المذكور الى المقدمة في الخطابات المعاصرة، يتعين علينا التآكيد على ضرورة دراستها كظاهرة مركبة تستمد زخمها من تفاعل عوامل متنوعة و معقدة في آن. انها باختصار، ترتبط شديد الارتباط بتفاعل مجموعتين من العوامل الداخلية المتبلورة في اقتصاد معين و المتعاطية مع مجموعة العوامل الخارجية، الناشئة في الاقتصاد العالمي واتجاهات تطوره ذات البعد

الكوني و لا ينبغي فهم هذا التقييم الى مجموعتي العوامل و كأنها متقابلتين بل خلال العلاقة فيما بينها.

بصدد العوامل الخارجية، العالمية البعد، يمكن الانطلاق من فرضية أن الخوصصة ترتبط بجملة التغيرات ذات البعد الكوني، و الذي يهمنا هنا التغيرات على الصعيد الاقتصادي. انها تلك التغيرات و التطورات الحاصلة في تقسيم العمل الدولي الرأسمالي المعاصر و الاتجاهات الجديدة و المتواضعة في الاقتصاد العالمي. و باختصار يمكن القول ان النمط الراهن في تقسيم العمل المذكور يعاني منذ بداية السبعينات، من أزمة عميقة ترتبط بضرورة البحث عن مخارج و أنماط جديدة من الصناعات القاطرة للنمو و عن قوى اجتماعية في البلدان النامية تشكل "القوى الرائدة "للتحولات اللاحقة (12).

إن تعمق الأزمة و التدويل المتعاظم للعملية الانتاجية و مايرافقها من أخطار أدت، وتؤدي إلى تقليص الحوافز على الأستثمار الإنتاجي دافعه للبحث عن توظيفات في مجالات تتخطى العملية الانتاجية المباشرة (اللجوء الى المضاربات المالية). يستطيع المرء أن يشهد تلك الموجات في الحركات المتوفرة و الضخمة لرؤس الأموال و هي تبحث، يائسة عن توظيفات مضارباتية. ونظرا لآن دائرة رأس المال كانت تنمو بوتيرة أسرع من دائرة الإنتاج التي ظلت راكدة أم تتقدم ببطء ملحوظ، فقط أدى ذلك إلى ضرورة القيام بعملية "تطهير" للتغلب على الوضع هذا، و قد تمثل ذلك بالآزمات العاصفة و التطهيرية التي شهدتها البورصات في مختلف البلدان المتطورة. لقد كسب رأس المال طابعا عالميا مستقلا عن نظم الانتاج الوطنية و بالتالي أخد الطابع الوطني (أي المحصور ضمن بقعة جغرافية محددة) للنظم الإنتاجية بالتلاشي أو التضاءل يحل محله نظام إنتاجي ذو بعد عالمي (13) الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في التحالفات الاجتماعية الوطنية البحتة و خلق الشروط لظهور قوى اجتماعية جديدة في صلب الطبقات المسيطرة (وليس من خارجها) لملء المكان الجديد في التقسيم الدولي المذكور.

يتعين الإشارة إلى أن طبيعة القوى الجديدة في بلدان " منطقة التخلف " يجب أن تتفق على التحولات التي تناسب القوى على صعيد البلدان الرأسمالية المتطورة و داخل بنية قواها المسيطرة (صعود الصقور المحافظة) وسعيها للبحث عن أشكال و صيغ من المحالفات على المستوى العالمي. لقد أرتبط هذا التطور بالملموس بالفكر الليبرالي الجديد، الذي طرح إشكالية التخصص في ظل أزمة اقتصادية عميقة، دولية و محلية. لقد تم خلق الشروط لمثل تلك التحولات، التي آشرت اليها سابقا، من خلال وسائل متنوعة، من بين أهمها اغراق "البلدان النامية بمديونية هائلة تبلغ أرقاما خيالية، وفرت للبلدان الرأسمالية المتطورة و مؤسساتها الدولية المتخصصة ا ملاء شروط التحويل المطلوبة" (14). و قد تم ذلك من خلال تطبيق مايسمى ببرامج التثبيت أو التكيف الهيكلي سأتحدث عنها لاحقا. و في اطار السعي لخلق " الآطار النظري " المقبول للتحول نحو الخوصصة جرى الترويج في الخطاب الرسمي للمؤسسات الدولية المتخصصة، و في الفكر الاقتصادي المسيطر، لآطروحة قوامها أن المسؤول الآول عن أزمة التنمية في البلدان النامية و أحباس أفقها و مارافقها من تداعيات هو قطاع

الدولة (بدون تعيين هويته و مضمونه بهدف خلط الآوراق). الذي يتعين تححيم نشاطه و خلق الشروط عبر اجراءات ملموسة، ضمن برامج التكييف المذكورة، لدور جديد، قيادي للقطاع الخاص لينجز "مشروعه التاريخي" وبرامجه التحويلية.

لقد ارتبط هذا الواقع بحقيقة آخرى على الصعيد الدولي، تمثلت بانهيار نموذج التطور، و بالتالي المشروع التأريخي في بلدان أروبا الشرقية و الوسطى (بما فيها الأتحاد السوفياتي سابقا)، و بالتالي انهيار ذلك المشروع الذي كان قطاع الدولة يلعب الدور القيادي و المقرر فيه. و قد أقترن ذلك بهجوم شنه الرأسمال المحلي و الدولي في هذه البلدان لأعادة تفكيك قطاع الدولة و بيعه الى القطاع الخاص، المحلي و الاجنبي بثمن بخس.

نحن اذن، شهود "حقائق جديدة" فتحت الأبواب أمام القطاع الخاص لأن يملي شروطه تحت "جراب" المؤسسات الدولية المتخصصة وشعارتها البراقة (حول الخوصصة وجدواها)، وليس انطلاقا من حقائق التطور الذي يستحث (أولا يستحث) أن يتبؤ هذا القطاع مركز القيادة الفعلية للتنمية كوريث "شرعي" للقطاع الحكومي الذي عجز عن أداء دوره الفعلي في هذه السيرورة المعقدة. انني شديد الاعتقاد بأن الدور القيادي لأي قطاع لايقوم على محاجبة ايديولوجية صارخة بل على أساس دراسات عيانية ملموسة تنيط بهذا القطاع أو ذاك دوره الفعلي الحقيقي المفترض مسبقا في ذهن صائغي الخطابات المصممة لكل المقاسات.

ويتعين الإشارة كذلك إلى أن الخوصصة والمناداة بها ضمن "الحملة العالمية" تأتي عقب عقود من الاتفاق على تطوير الهياكل الارتكازية من قبل الدولة والذي رافقه استنزاف متواصل لقطاع الدولة من قبل الفئات الاجتماعية التي آنتجها التطور التبعي (الفئات البيروقراطية) ومن القطاع الخاص الرأسمالي (15). كما يمكن تسجيل تراجع ملحوظ، منذ سنوات الاستثمار العام في الصناعة التحويلية، هذا ناجم عن عوامل عديدة من بين أهمها الانفاق المتعاظم على العسكرة والتسلح واشباع الحاجات الأمنية بأستمرار (16).

هكذا اذن أوصلت القوى المسيطرة في البلدان النامية تطور القوى المنتجة في قطاع الدولة إلى مآزق والى "نضج" في القطاع الخاص، مما يعني وصول عتبة الإرتداد إلى مداها المنطقي ببروز دور القطاع الخاص ذاته وهكذا اذن يؤدي مآزق تطور نموذج رأسمالية الدولة إلى نتيجة المنطقية المتمثلة بأنفجار تناقضاته الداخلية وضرورة اتخاذه لصيغة جديدة لا تؤدي إلى سقوط النظام بل اتخاذه صيغة أخرى.

على أن هذه الملاحظات لا تلغي حقيقة مهمة جدا و هي أن الخوصصة تقدم لنا و كأنها مسلمة، ضرورة موضوعية و من دون إثارة السؤال الحاكم و هو وجود امكانية فعلية - و ليست مفترضة - أم لا بأتجاه التطور الرأسمالي الذي يلعب فيه القطاع الخاص الدور القيادي المقرر لآتجاهات التطور.

3 - برامج التكييف الهيكلي - انجيل الرأسمالية الجديد !

يتعين اذن التوجيه الى الخطاب الليبرالي الجديد و مشاريع التكييف الهيكلي التي صاغتها المؤسسات الدولية المتخصصة ليس كمحاولة لحل الأزمة المتعددة الصعيد في معظم البلدان النامية، بل كعناصر آساسية لإستراتيجية عالمية البعد لتكييف تلك البلدان للظروف و التحولات الجديدة الجارية في الاقتصاد العالمي و من هنا ثمة ضرورة للحديث و لو بشكل مكثف عن الجذور الفكرية لبرامج التكييف الهيكلي و مساءلتها لاكتشاف جوهرها المعادي لاية تنمية حقيقية في " البلدان النامية ".

ولكن قبل ذلك يتعين الاشارة الى مفارقة جديرة التوقف وهي أنه في الوقت الذي حاولت فيه البلدان الرأسمالية المتطورة مواجهة الأزمة الاقتصادية داخليا من خلال الليبرالية الجديدة والاتجاه نحو السياسات النيوكلاسيكية المحافظة التي تؤمن بالأليات المنفلتة لقوى السوق والحرية الفردية والعمل على اضعاف تدخل الدولة وتغيير علاقتها بالقطاع الخاص، لما كان يعني في نهاية المطاف تراجعا عن الكينزية، فان الرأسمالية حاولت على الصعيد العالمي أن تحل أزمتها من خلال العودة إلى الكينزية خلال الفترة (73 - 1982) حينما اعتمدت سياسة القروض السهلة وبكميات هائلة إلى البلدان النامية، حتى أصبحت انشوطة المديونية وتفاقمها لتنفجر في أزمة عميقة أخرى العتلات لادماج هذه البلدان في الاقتصاد الرأسمالي المتطور على أسس أكثر "حداثة".

وبهدف تفكيك الخطاب الليبرالي الجديد وتحديد عناصره الأساسية ثمة ضرورة لتحديد المصادر الفكرية التي صاغت ليبرالية التكييف التي يجري تطبيقها الآن غالبية البلدان النامية. وباختصار يمكن تحديد نوعين أساسيين من هذه المصادر (17).

- النوع الأول هو تلك الأخطار المحددة التي أتفق عليها واضعو التقرير الشهير باسم "تقرير بيرسون "المعروف على الصعيد العالمي باسم "شركاء في التنمية "الذي تجري الاشارة إليه بتهكم باسم "شركاء في تشوية التنمية "ان أهمية وخطورة هذا التقرير تكمن في أنه صاغ ولأول مرة وعلى أساس عالمي، الأسس التي يتوجب على البلدان المختلفة أن تعتمدها عند تعاملها مع الاستثمارات الخاصة الأجنبية.

- النوع الثاني يتمثل بتلك الشروط والمبادئ التي طورتها المنظمات الاقتصادية الدولية المتخصصة، وأساسا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حول كيفيات التعامل مع "البلدان المتخلفة". ان هذه الشروط والمبادئ تعتبر من ضمن الأسلحة الفعالة بل قل الخطيرة التي أعتمدتها البلدان الرأسمالية المتطورة لتسهيل مهمة اختراقها للبلدان المتخلفة وتشديد استغلالها لهذه البلدان ضمن السياقات العامة للاستراتيجية التي رسمتها القوى المسيطرة في قلاع رأس المال للخروج من الأزمة بأقل الخسائر وعن طريق تحميل أعبائها على "الآخرين".

يمكن للمرء أن يؤكد بأن هذين المصدرين مثلا سوية بلورة واضحة لأول مشروع أممي يصوغه رأس المال الدولي. وتكمن أهمية هذا المشروع في اعادة المشروع صياغة علاقة "الشمال" "بالجنوب" وارسائها على أسس جديدة، واضحة ودقيقة.

ومنعا لأي إلتباس يتعين التأكيد على أنه منذ أن نشأت الرأسمالية كنظام عالمي، وهي تسعى دائما لأن تخضع العالم لمتطلبات نموها وشروط حركتها. وكان "تكييف" الأجزاء غير الرأسمالية في مختلف أنحاء العالم كي تتلائم مع الحاجيات المتغيرة

والأزمات المختلفة للمراكز الرأسمالية شرطا ضروريا ولازما لاستمرارالنسق الرأسمالي العالمي. لهذا فان مصطلح "عمليات التكييف" الذي يجري الترويج له، منذ السبعينات في كتابات المنظمات الدولية الرأسمالية المتخصصة، لا يشير إلى ظاهرة جديدة، بل هو في الحقيقة يعبر عن ظاهرة قديمة، قدم النظام الرأسمالي نفسه، تعاد صياغتها على أسس جديدة.

يسمح التأمل العميق في الأصول الفكرية التي ترتكز عليها إيديولوجيا ليبرالية التكييف بأستخلاص العديد من الأهداف الفعلية، من بينها (18).

- خلق جيش احتياطي متزايد في البطالة وتنميته باستمرار في بلدان "العالم الثالث" لضمان خفض معدلات الأجور الحقيقية وتوفير عنصر العمل الرخيص أمام الشركات المتعددة الجنسية.

- "طرد الدولة" من الحقل الاقتصادي وابعادها كلية عن آليات السوق مما يفتح الطريق أمام رؤوس الأموال الأجنبية لفرض هيمنتها من مواقع قوية على النشاط الاقتصادي المحلي.

- العمل على التدمير المنظم والتدريجي للطاقات الإنتاجية المحلية من خلال ارغام "البلدان النامية" على انتهاج مبدأ" تحرير التجارة الخارجية "وأساسا تجارة الاستيراد، مما يساعد على غزو السلع القادمة من البلدان المتطورة لأسواق البلدان النامية ومنافستها للسلع المحلية، التي تمتاز أصلا بقدرة تنافسية ضعيفة مما يؤدي على تدمير الصناعات المنتجة لتلك السلع، على الصعيد المحلي.

- العمل على توفير رصيد كاف من العملات الصعبة ليس بهدف تمويل عملية التنمية ولكن اساسا لتمويل تحويلات أرباح ودخول الشركات المتعدية الجنسية العاملة في البلدان التي تطبق وصفة التكييف الهيكلي وكذلك لتمويل واردات هذه البلدان وكذا تمكن الدولة من التسديد التزاماتها الناجمة عن عبء المديونية الخارجية أساسا.

- التأثير في العلاقات الاجتماعية المحلية من خلال العمل على "خلق" فئات اجتماعية تستفيد من حزمة السياسات التي تتضمنها برامج التكييف الهيكلي. ان التطبيق "الناجح والمضمون" لتلك البرامج يستحث، من بين أمور عديدة، تفكيك التحالفات الاجتماعية "التقليدية" والعمل على خلق الشروط لنشوء وتطور تحالفات اجتماعية جديدة، تضمن تلك القوى الاجتماعية التي تدافع عن تلك الحزمة من السياسات الجديدة وتكون أساسا أو قاعدة متينة لسلطة الدولة ولها مصلحة فعلية في استمرار تنفيذ برامج التكييف الهيكلي.

و الخلاصة أن ثمة لحظة تاريخية حاسمة قد حلت في تلك البلدان التي تطبق سياسات التكييف الهيكلي و يتعين إبرازها، و تتجلى في حقيقة صارخة قوامها أن قضايا صنع السياسات الاقتصادية - الاجتماعية و تحديد آفاق التطور اللاحق تكون قد خرجت من تحت قبضة هذه البلدان و باتت اقتصادها منذ هذه اللحظة تخضع إلى"قيادة مركزية خارجية "، أي إلى المستوى الدولي فمثلا بمستوى المنظمات الاقتصادية الدولية المتخصصة و مانحي القروض و المستثمرين الأجانب.

يتعين الآن، بعد هذا العرض البالغ التكثيف للأهداف الأساسية لبرامج التكييف الهيكلي أن نتساءل حول مشروعية البرامج " المقترحة " من قبل صندوق النقد الدولي و البنك و جدواها العملية، تلك البرامج التي تستمد مشروعيتها من الفكر النيوكلاسيكي. و من المفيد الاشارة هنا إلى أن هذه الفقرة ليست متخصصة لنقد الفكر المذكور، لآن ذلك يحتاج الى دراسة مستقلة (19)، و لكن يمكن الاشارة لبعض الملاحظات في هذا المجال بهدف تبيان عدم كفاية أدوات التحليل النيوكلاسيكي لتفسير واقع البلدان النامية ومشكلاتها الفعلية، وبالتالي قدرته على تقديم حلول لتلك المشكلات الحقيقية التي تواجه تلك البلدان. يمكن للمرء أن يتساءل لماذا؟ يمكن أن نجيب باختصار إلى ما يلي:

- ان الفكر اليوكلاسيكي لا ينشغل اساسا بقضايا النمو، ذلك لأنه أنتج على أساس تحليل اقتصاد رأسمالي متطور توطدت دعائمه. اذن ينشغل هذا الفكر بشرح أوضاع التوازن الستاتيكي للمنتج والمستهلك ويسعى للحفاظ على التوازن المذكور، في حين أن "البلدان النامية" تحتاج إلى نظرية للتنمية.

- إن الفكر النيوكلاسيكي ينقل مركز الثقل في التحليل من مجال الانتاج إلى مجال التداول وعندما يتناول قضية التوزيع لا يتناولها الا باعتبارها قضية ثانوية، أي بعد تولد الدخول كليا، مهملا علاقات الإنتاج أصلا.

نلاحظ اذن، حدوث اسقاط نظري مستخلص من تجارب مختلفة تاريخيا ومكانيا، وبشكل فوقي. ان المدخل الذي يعتمده صندوق النقد الدولي بصدد التكييفات الهيكلية انما يسهل الواقع الفعلي والسمات المميزة للبلدان "النامية". فعلى سبيل المثال، لا توجد في هذه البلدان تلك المتطلبات التي يفرضها الصندوق مثل المرونة التامة للأسعار وعوامل الانتاج، وجود أسواق متطورة ومتكاملة تسمح بتدفق حر للموارد بين القطاعات وسهولة تعبئة الادخارات عبر معدلات الفائدة وكذلك وجود طبقة من المستثمرين الخواص (طبقة الرأسماليين). الخ. ان الأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية الملموسة للبلدان المدينة تكون، في غالب الأحيان معكوسة المنطلقات التي يتألف منها ترسانة النظرية الكلاسيكية الجديدة المتعلقة باقتصاد رأسمالي "صافي" ان برامج التكييف الهيكلي تنظر إلى الوضع الراهن للبلدان "النامية" المدينة في لحظة تجلية الخارجية أي لحظة اختلال لتوازن في ميزان الدفوعات، لهذا فهي تتجاهل عامدة جوهر المشكلة التي تواجهها هذه البلدان والمتعلقة بالأصول التاريخية للوضع الراهن وآليات استمرار ونمو التبعية والتخلف. ان تلك البرامج انما تتجاهل واقع فشل التجارب التنموية التي تنتهجها بلدان "العالم الثالث" في ظل العلاقات التاريخية برأس المال الدولي، وبغض النظر عن "النصائح" التي يجري تقديمها في برامج التكييف، التي يراد اضفاء الحياد عليها والتركيز على جانبها "التقني" الصرف، الا أن المسعى الجوهري لكل تلك "النصائح " انما يتركز على التأكيد على سراب امكانية التغلب على مشكلة المديونية وبالتالي انتهاج نمط تنموي محدد، من دون الأتكال على مايوفره رأس المال الدولي من رؤوس أموال وتكنولجيا (20).

ان القبول بهذه الأطروحات يعني بداية سلسلة جديدة من الشروط التي يطرحها رأس المال لتحقيق تلك الديناميكية التنموية وتهيئة المناخ الداخلي اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا

بما يتناسب ومنطقة في تثمير رأس المال من آجل التراكم ويعني الأمر ببساطة ضرورة اجراء "تحويرات" في التقسيم الدولي الرأسمالي المعاصر للعمل. ان تلك "التحويرات" مطالبة بنقل التقسيم المذكور إلى طور جديد يتناسب مع الظروف الجديدة التي يمر بها الاقتصاد العالمي والمجتمع الدولي، لكن مع الابقاء على الأسس الجوهرية للتقسيم ذاته. ان التعديلات تلك ينبغي أن تمس، اذن، مشكل العلاقات الاقتصادية الدولية فقط من غير أن تمس جوهرها، وهو الشيء الأهم (21).

نستطيع أن نلخص ماقلناه سابقا بالقول بأن الأدوات والمفاهيم النظرية التي يفكر بها الفكر النيوكلاسيكي عند دراسته للبلدان "النامية" وهي نفسها الأدوات والمفاهيم التي أنتجت في ظروف تطور رأسمالي ناضج، يواجه مشكلات ومعضلات من طبيعة أخرى. ان الفكر المذكور حينما يدعو إلى استعادة هذه المفاهيم والأدوات من آجل تأسيس الليبرالية واقتصاد السوق في بلداننا لا يسأل نفسه هل يمكن لهذه المفاهيم أن تنتمي إلى شبكة الآثار الملموسة التي خلقتها فينا السيرة التاريخية الفعلية التي أنتجت التبعية والتخلف؟ا. انه يسكت عن الاجابة مبرزا اشكاليات أخرى في قبيل أن هذه البلدان تعيش نهضة ليبرالية وصحوة اقتصادية السوق كتلك التي عاشتها البلدان الرأسمالية المتطورة في الفترات السابقة. وفي مسعاه المتواصل لبناء "عمارته النظرية" وتأسيس ممارسته الملموسة في البلدان النامية يلح هذا الفكر على الغاء أو شطب الحاضر بدعوى أنه من صنع الدولة ذات "المضمون الاشتراكي"، أو الغاء التطور المزعوم أنه اشتراكي وهو لم يكن يوما ذلك أبدا. ويبدو أن هذه الحقيقة، على "فجاجتها" تجعل الخطاب النيوليبرالي يجتهد في "قمع" الواقع بمختلف آليات الكبح والصياغات الغامضة. نستطيع اذن، أن نستنتج بأن الفكر النيوليبرالي يدعو إلى مماثلة حاضر بلداننا بماضي الرأسمالية في البلدان المتطورة، دون أن يعي (أوقل أنه يقصد ذلك أصلا) اختلاف سيرورات التطور ولحظة انطلاق وتطور الرأسمالي هنا وهناك ومن هنا تتحتم ضرورة رفض الأستعارة الميكانيكية وبالتالي ضرورة رفض الخطاب النيوليبرالي في تحاليله ورؤيته لمشكلات بلداننا، لآن القبول به وبتحاليله انما يعني القبول باعادة انتاج التخلف والتبعية والسيطرة بطبعة جديدة ولكن "متحضرة".

وعلى عكس الأيديولوجيا الاقتصادية التي تدعي أن "السوق" تحكم المجتمع الرأسمالي وأن السياسة تتكيف لأحتياجات هذا التحكم، فان نظرة فاحصة لتأريخ المجتمع الرأسمالي تثبت حقيقة مهمة جدا هي أن السوق لا وجود لها دون دولة تحدد اطارا ملموسا لعمل القوى الاجتماعية الناشطة ضمن التشكيل التاريخي الملموس التي تعطي هذه السوق مضمونا محددا لفعلها الحقيقي (22). ولهذا تصبح ضرورة تجديد موقع الدولة ضمن هذه السيرورة مطلبا ملحا اذا أريد فهم الاشكالية بوضوح.

4 - من المجرد إلى الملموس، دراما التحول نحو "الجنة الموعودة" - الأثار الاقتصادية - الاجتماعية لبرامج التكييف الهيكلي

يسمح التأمل بالتجارب المختلفة للبلدان التي أعتمدت استراتيجيا التكييف الهيكلي ببلورة مجموعة من الأثار/ النتائج الفعلية لحصاد فترة الانتقال نحو "الجنة الموعودة"،

نحو الرأسمالية في هذه البلدان التي طبقت الوصفة النيوليبرالية التي تطالب بالعودة إلى "الأصول" من خلال تأسيس اقتصاد السوق العتيد، كحل سحري يقاوم لكل مشكلات التطور الفعلية التي تواجه هذه البلدان.

لقد ظل أنصار هذا المذهب النيوليبرالي يرددون أطروحتهم الشهيرة، التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

سينتهي الركود الاقتصادي المرافق لعمليات التحول نحو اقتصاد السوق بسرعة وسيدخل البلد (أو البلدان) المطبقة لوصفة الصندوق مرحلة الانتعاش والنمو بأسرع وقت.

غير أن حصاد البيدر لا يتفق بالضرورة مع حصاد الحقل ا. فقد ارتبطت عمليات التكييف الهيكلي بتكاليف اجتماعية هائلة ونتائج سلبية ومدمرة طالت العديد من الحقول الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن بلورة هذه الآثار بالنقاط التالية:

- اضعاف جهاز الدولة وابعادها أو على وجه الدقة "طردها" من النشاط الاقتصادي وكذلك الأستحواذ على الفائض الاقتصادي الذي كانت الدولة تتحكم به، بوسائل مختلفة ومتنوعة.

لقد ترتب على هذا الأضعاف المتعمد نتيجة بالغة الخطورة تمثلت بالملموس في حقيقة انتقال عملية صناعة القرارات ذات الطبيعة الاستراتيجية من مستواها المحلي إلى المستوى الدولي.

- حصول تغيرات جوهرية في هيكل توزيع الثروة والدخل وقد تمثل ذلك في معلمين أساسيين:

- أن هناك نمطا جديدا لتوزيع الدخل يجرى لصالح رأس المال على حساب العمل.

-أن هناك تباينات شديدة تحدث في حقول معيشة الطبقات الاجتماعية، سواء على المستوى الأفقي، أي مختلف الطبقات، أو على المستوى الرأسي داخل فئات الطبقة، الواحدة.

فالتمايز الاجتماعي الذي نجم عن سياسات التكييف الهيكلي لم يكن قاصرا على التمايز بين الطبقات الاجتماعية المختلفة وانما أيضا، وهو المهم، داخل صفوف تلك الطبقات.

وفي عمل ممتاز يشير الاقتصاد المصري المعروف الدكتور رمزي زكي إلى نتيجة مهمة لتحليل أجراه في هذا المجال وهي "أن قلة قليلة من الشرائح الاجتماعية، داخل بعض الطبقات، هي التي تستفيد من سياسات هذه البرامج، وهي تحديدا الشريحة العليا من البرجوازية وشريحة التجار المشتغلين بالاستيراد وممثلي الوكالات والشركات الأجنبية وكبار ملاكي الأراضي والعقارات...، أما القاعدة العريضة والساحقة من الطبقات والشرائح الاجتماعية فيصيبها الضرر المؤكد، بهذا القدر أو ذاك، من حزمة سياسات تلك البرامج" (23).

- بنتيجة الطابع الانكماشي لبرامج التكييف الهيكلي التي تلح على كبح الطلب فقد أدى ذلك إلى ترد ملحوظ في وتائر نمو الانتاج والدخل القومي ومعدلات الاستثمار والأستيراد.

- أقترنت عمليات التكييف القائمة على مبدأ " الكفاءة الاقتصادية" بظهور وتنامي البطالة بوتائر وحديات واسعة إلى درجة أصبحت تمثل احدى وأهم بؤر التوتر الاجتماعي ومصدر لنمو النزعات والحركات الراديكالية والمتطرفة.

- أدى الانفتاح الزائد للاقتصادات القومية على الخارج، وفي ظروف كبح التضاخم وعدم التهيئة المسبقة لمثل هذه الخطورة (الانفتاح) إلى "ضربة قاتلة" للعديد من الفروع الانتاجية التي لم تكن مهيئة للمنافسة مع السلع المستوردة من البلدان المتطورة التي تتمتع بمزايا نسبية أفضل في انتاج هذه السلع.

- أصبح الوضع المالي المتردي للمؤسسات الحكومية عاملا أو سببا رئيسيا من أسباب هبوط موارد الميزانية العامة، مما أدى الى تنامي العجز، الذي كان أصلا مرتفعا. وقد أدى العجز المذكور، ونتيجة له، الى بروز أزمة حادة في حقل الخدمات الاجتماعية الممولة أساسا من ميزانية الدولة (التربية، العلوم، الرعاية الصحية....الخ)، وبالتالي تقليص هائل في هذا المجال بكل ما ارتبط ويرتبط بذلك من نتائج كارثية.

- بنتيجة الركود الطويل المدى للانتاج المرافق لأزمة تحويل البنى الاقتصادية برزت ضرورة القيام "بعاصفة منظفة"، وأي تدمير "تفكيك أو ادماج" جزء من الجهاز الانتاجي، باسم معيار "الفعالية الاقتصادية". وقد لاحظنا في العديد من البلدان التي طبقت وصفة التكييف الهيكلي سيادة مفهوم التطهير الاقتصادي للمؤسسات. وبعض المفاهيم الأخرى المرتبطة به، وهي مفاهيم ليست ذات طبيعة علمية، بل ايديولوجية، تزيف الوعي بالمشكلات الفعلية التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية وتمنع حلها بشكل سليم، أي على أساس معيار الكفاءة الاجتماعية وليس على أساس معيار "الفعالية الاقتصادية " فقط.

- تنامت وتوطدت العديد من أشكال الباتولوجيا الاجتماعية، على سبيل المثال لا الحصر تنامت الجريمة المنظمة، الرشوة، المافيا المنظمة...الخ. لقد أنتجت عمليات التحول نحو الخوصصة وأقتصاد السوق "رأسمالية متوحشة" مستعدة لابتلاع كل شيء بما فيها الأوطان. وإذا كان من الخطر التعميم، لا أنه من الممكن الاشارة إلى أن هذه الفئات الجديدة من محدثي النعمة تضم في صفوفها خليطا غريبا من قوى بالغة التنوع، يرتبط البعض منها بوشائج متنوعة ومعقدة بما يسمى بالقوى "الخارجة على القانون"، ولكنها هي التي تعيد انتاج النظام، بطرائقه المختلفة، فهل ثمة مفارقة أكثر من هذه؟ (24).

وباختصار، ثمة تكاليف اجتماعية هائلة ترافق عمليات التحول. والسؤال الذي يطرح نفسه بحدة هو: هل أنه يتوجب اعتبارها (أي التكاليف) حتمية أم لا؟. ان الاجابة العملية على هذا السؤال لا تفيد في توضيح هذه الأشكاليات فقط بل أنها تضع موضع المساءلة والشك عموم سياسات التكييف الهيكلي ومدى قدراتها على حل أزمة اقتصاديات البلدان النامية والآفاق الفعلية على التخلص من التبعية والتخلف.

من المفيد التذكير بأن الآثار/ النتائج التي تمت بلورتها في هذه الفقرة انما تمتاز بالعمومية والتجريد، أي أنها لا تطول بلدا معينا بحد ذاته. وبالتالي يتعين اجراء أبحاث ملموسة على بلدان محددة تطبق وصفة التكييف الهيكلي للتأكيد من مدى مصداقيتها

العملية، أي الانتقال من التجريد عبر التجسيد المتعاقب نحو التحقيق العملي من صحة تلك التجريدات العامة. لئن كانت برامج التثبيت والتكييف الهيكلي هي "المشروع التاريخي" الذي يسعى التحالف الاجتماعي الجديد الذي تشكل على خلفية البرامج تلك، لتوطيد مواقعه والتطلع نحو الاندماج في التنسيق الرأسمالي والحصول على موقع محدد في تراتيبيه هذا النسق البالغ التعقيد، فان هناك قاعدة واسعة من الطبقات والفئات الاجتماعية التي همشتها برامج التكييف المشار إليها، تحتاج إلى صياغة مشروعها النقيض، الذي بامكانه أن يكفل لها الانتقال من "مملكة الضرورة إلى مملكة الحرية". وتلك لعمري مهمة نبيلة، لكنها تقع خارج حدود هذه الدراسة. غير أن السؤال الذي يظل قائما على الدوام هو: هل يمكن التخلص من هيمنة ايديولوجيا وسياسات التكييف الهيكلي ونفي التبعية وتحقيق التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية؟ سؤال يهم الجميع.

تعالوا إذن، نتحاور من جديد حول قضايا "قديمة"، كنا نعتقد أننا تتجاوزناها من زمان بعيد، لكن للتاريخ خيباته التي لا ترحم.

الهوامش

[1]- اقصد الأيديولوجيا هنا بمعناها السلبي، كأداة لتزييف الوعي، لذا أقتضى التنبيه.

[2]- لمزيد من التفاصيل قارن: سمير آمين: قضية الديمقراطية في العالم الثالث. **"**الفكر الديمقراطي" العدد" 1990، ص8 ولاحقا.

[3]- قارن: فرانسيس فوكوياما: نهاية التأريخ؟ "جدل" - كتاب العلوم الاجتماعية عدد 2 نسيان 1992، ص -156.

[4]- راجع: د. رمزي زكي: الليبرالية المتوحشة. ملاحظات حول التوجيهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة. دار المستقبل العربي، القاهرة ص26.

[5]- قارن: د. صالح ياسر حسن: جدلية العام والخاص في الأنقة الاقتصادية الرأسمالية الدولية. "الفكر الديمقراطي" العدد 4 **/** 1988 ص103.

[6]- قارن: م - بيلكا: الريغانية - نجاح أم فشل؟ وارشو /1990، ص108 ولاحقا وباللغة البولندية.

[7]- لمزيد من التفاصيل راجع العمل الهام: أريك هوبسباوم: عصر رأس المال. ترجمة د. ومصطفى كريم. دار العربي بيروت 1986.

[8]- قارن: سمير آمين: الرأسمالية والمنظومة - العالم "جدل" كتاب العلوم الاجتماعية، العدد1993/3 ص287 - 315، كذلك: أريك هوبسباوم: عصر رأس المال، مصدر سابق.

[9]- قارن: د. رمزي زكي: الليبرالية المستبدة - دراسة في الأثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكييف في الدول النامية. دار سينا للنشر ط /، القاهرة 1993، ص13.

[10]- نحن مدينون للاستاذ آنور عبد المالك، فهو الذي صاغ هذا المفهوم، لمزيد من التفاصيل قارن: آنور عبد المالك: تغيير العالم سلسلة عالم المعرفة(59)، الكويت 1985.

[11]- لحد هذه اللحظة لم يتم نحت مصطلح بالعربية يقابل مفهوم Privatisation حيث نعثر في الأدب الاقتصادي المكتوب بالعربية على تعابير من قبيل: الخوصصة، التخصص، الخصخصة...الخ. ان عدم التوصل إلى تحديد دقيق لهذا المفهوم بالعربية، يعني أننا لم نع بعد على وجه الدقة المضامين الفعلية لهذا المفهوم.

[12]- قارن: د. صالح ياسر حسن: موضوعات الاتجاهات والأليات الجديدة في القسمة الدولية الرأسمالية للعمل. "دراسات عربية" العدد 1985/4، ص36 ولاحقا.
[13]- قارن: عبد الله الحريق: تأملات في تطور النظام الرأسمالي العالمي منذ 1945، "الفكر الديمقراطي"، العدد12 /1990، ص 21 - 24.
[14]- قارن: د. صالح ياسر حسن: آفاق المديونية الخارجية للبلدان العربية. "جدل - كتاب العلوم الاجتماعية، العدد 1992/3، ص156 - 199.
[15]- قارن: د. عصام الزعيم: دمج الاقتصاد العربي كولونياليا وتأخر دمجه نيوكونياليا: الخصوصية العربية. "جدل"، العدد 1992/3، ص33 ولاحقا.
[16]- يقدر الأستاذ محمد حسنين هيكل أن البلدان العربية أنفقت على مشتريات السلاح خلال الربع الأخير من هذا القرن (أي خلال الـ25 سنة الأخيرة) ما يقارب تريليون دولار (أي 1000 مليار دولار) أنظر محاضرته الموسومة: "الدور المنتظر لمصر في القرن الـ21 "المنشورة في "القدس العربي" يوم 28 تشرين الأول (أكتوبر) /1994، ص8.
[17]- لمزيد من التفاصيل قارن: د. رمزي زكي: الليبرالية المتوحشة، مصدر سابق، ص187 ولاحقا، كذلك محسن س. خان، مالكوم "د. نايت: برامج التكييف التي يدعمها الصندوق هل تعوق النمو " التمويل والتنمية" عدد مارس /1986، ص31، كذلك مارسيلو سيلوفيسكي: التكييف في التنميات. استعراض القضايا. "التمويل والتنمية "يونيو /1987، ص12.
[18]- أعتمدت في صياغة هذه الأهداف على المصادر التالية:
- د. رمزي زكي: الليبرالية المتوحشة...، مصدر سايد، ص 208 و لاحقا.
- ي. كويج: معضلات سياسية التكييف في العالم الثالث. المعهد البولندي للشؤون الدولية. وارشو 1990، ص107 ولاحقا.
[19]- لمزيد من التفاصيل حول هذه الأشكالية راجع: د. مصطفى حسن علي: شركاء في تشويه التنمية دراسات انتقادية لتحليلات المنظمات الدولية لأقامة نسق دولي جديد (حالة اليونيرو)، دار الطليعة، بيروت 1983.
[20]- قارن: د. صالح ياسر حسن: آفاق المديونية الخارجية.....، مصدر سايد، ص189.
[21]- قارن: د. صالح ياسر حسن: الاقتصاد العالمي كمستوى للتحليل النظري "النهج" العدد 35 -36 /1991، ص189 - 238.
[22]- قارن: سمير آمين: التحالف الوطني الشعبي: ملاحظات توضيحية "جول" كتاب العلوم الاجتماعية العدد 1992/3، ص80 كذلك: د. صالح ياسر حسن: أفكار وملاحظات حول مفهوم "اقتصاد السوق الاجتماعي". بحث مقدم إلى ملتقى "حول اقتصاد السوق بين النظرية والتطبيق" الذي نظمه معهد العلوم الاقتصادية /جامعة عنابة، 27/26 أفريل 1993.
[23]- راجع: د. رمزي زكي: الليبرالية المستبدة. دراسة في الأثار الاجتماعية والسياسية....، مصدر سايد، ص150.
[24]- قارن: د. صالح ياسر: اقتصاد السوق - الخوصصة - الدولة. بين أوهام الخطاب الليبرالي الجديد وحقائق الواقع "الثقافة الجديدة " العدد 1995/262. □